الأمم المتحدة

A/C.4/53/SR.17

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

10 June 1999
Arabic
Original: Russian

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة ١٧

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الاثنين، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماسيدو . . . . . (المكسيك)

المحتويات

البند ٨٣ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٣٨ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/53/13؛ و A/53/471، و 472 و 518 و Corr.1، و 551، و 569، و 644)

١ - **السيد هانسن** (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)): قال، وهو يعرض تقرير الوكالة السنوي (A/53/13)، إن الأونروا أخذت على مدى خمسة عقود تقريبا تعالج مشكلات الشعب الفلسطيني، وتشاركه أتراحه كما تشاركه، في أحيان نادرة، أفراحه. وقد وفّرت الأونروا التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الغوثية والاجتماعية، لنحو ٣,٥ ملايين لاجئ فلسطيني في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة. كما ساهمت الوكالة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تحسين الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية في مجتمعات اللاجئين المحلية. وقد أنشأت هيكلا أساسيا مؤلفا من أكثر من ٩٠٠ مرفق ومنشأة تقدم الخدمات من خلالها. وقدمت الأونروا الدعم لتنمية الموارد البشرية الفلسطينية حتى قبل أن يحظى هذا المفهوم بالتقبل العام، فدربت المعلمين والأطباء والمهندسين والمديرين.

٢ - وأضاف أن الفترة المشمولة بالاستعراض اتسمت كلها بانعدام التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي أسفر عن توتر وإحباط في صفوف اللاجئين الفلسطينيين. ولذلك، أبدت الأونروا ارتياحها لتوقيع مذكرة واي ريفر، وهي تأمل أن يجري تنفيذها بسلاسة. والشجاعة لازمة، من كلا الجانبين، لإنهاء دورات العنف. وعلى الرغم من جميع المصاعب والمشكلات، ليس هناك بديل عن السلام.

٣ - وبصفة عامة، فإن مستويات المعيشة في مجتمعات اللاجئين المحلية ظلت متدنية، واتصفت في بعض المناطق بارتفاع معدل البطالة وتناقص دخول الأسر المعيشية وبتحميل الهياكل الأساسية بما يفوق طاقتها وتقييد العمالة والتنقل.

٤ - وفي الأردن، حيث يعيش ١,٤ مليون لاجئ فلسطيني مسجل، تنفق الحكومة المضيفة نحو ٣٠٠ مليون دولار سنويا على الخدمات المقدمة للاجئين، وهذا مبلغ يكاد يعادل إجمالي ميزانية الوكالة النقدية. وفي هذا السياق، فإن الفارق بين البلدان المضيفة والبلدان المانحة يصبح فارقا نظريا بحتا. والأردن هو أكبر بلد مضيف وأكبر مانح، من حيث الموارد المخصصة لسد احتياجات اللاجئين. واللاجئون المقيمون في الأردن هم الأيسر حالا. وتعرب الأونروا عن امتنانها للسلطات الأردنية، لا لمجرد أنها تقدم الدعم المباشر للاجئين، وهو ما يخفف بعض العبء عن عاتق الوكالة، بل ولأنها تبدي على الدوام استعدادا لتقديم المساعدة بكافة أنواعها.

٥ - وقال إن الـ ٣٦٥ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني المسجلين في لبنان ما برحوا يعانون من الأحوال المعيشية البالغة السوء، وقد تفاقمت حالتهم بفعل معدل البطالة الذي يبلغ نحو ٤٠ في المائة والقيود المفروضة على التنقل والنشاط الاقتصادي. وعلى مدى العقدين الماضيين، عانى لاجئون كثيرون من التشرد مرة بعد أخرى. وقد حدت ندرة الموارد من قدرة الوكالة على تلبية احتياجات اللاجئين. وفي سنة ١٩٩٧، وجه نداء إلى المانحين لكي يمولوا

الاحتياجات الطارئة واحتياجات منتصف المدة التي لم تتسن تغطيتها من الميزانية العادية. وقد استجاب المانحون بسخاء، وقدموا نحو عشرة ملايين دولار.

٦ - وأعرب عن امتنان الوكالة لسلطات الجمهورية العربية السورية التي تقدم الدعم إلى ٠٠٠ ٣٦٥ لاجئ فلسطيني وتتعاون على حل عدد من المشكلات.

٧ - وأضاف أن لاجئي الضفة الغربية، يمثلون ٣٠ في المائة من السكان، بينما يمثل اللاجئون في قطاع غزة نحو ثلاثة أرباع السكان. إلا أن مؤسسات السلطة الفلسطينية وهياكلها وخدماتها منفصلة عن نظيرتها التابعة للأونروا وتخدم غير اللاجئين. ولكل من السلطة الفلسطينية والأونروا أدوار مختلفة متميزة. فالموارد المخصصة للاجئين الفلسطينيين تحول من الأونروا، وليس من أي جهة ناقلة أخرى. وجدير بالملاحظة أنه بينما يركز المجتمع الدولي على تدفقات رأس المال المتجهة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة تقيم غالبية اللاجئين - أكثر من ٦٠ في المائة منهم - في ميادين عمليات الأونروا الثلاثة الأخرى.

٨ - وقد ظلت العلاقات بين الوكالة والسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وثيقة على جميع الأصعدة، ومن المأمول فيه أن تحل في القريب العاجل المشكلة المعلقة المتمثلة في رد قيمة ضريبة القيمة المضافة - وهي حاليا نحو ٢٠ مليون دولار - من السلطة إلى الوكالة.

٩ - ومضى يقول إن القيود المفروضة على حرية تنقل موظفي الأونروا الفلسطينيين لا تزال تمثل مشكلة بسبب الإجراءات التي فرضتها السلطات الإسرائيلية، استنادا إلى الدواعي الأمنية، لتنظيم الدخول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والخروج منهما؛ وهذه القيود عطلت العمليات. وتفاقمت الحالة بفعل عمليات الإغلاق التام والإغلاق الداخلي. وعلى الرغم من هذه المشكلات، استمرت عمليات الأونروا، ويرجع الفضل في ذلك غالبا إلى براعة موظفيها.

١٠ - وقال إن بمقدور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يفخرا بإنجازات الوكالة في عدد من المجالات. ففي مجال التعليم، ساعدت الأونروا على الحفاظ على الهوية الثقافية الفلسطينية. فقد تحقق التعليم للجميع قبل الموعد المستهدف، كما تمثل الفتيات أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع التلاميذ بمدارس الوكالة. وفي مجال الصحة، تحقق عدد من الأهداف قبل المواعيد المستهدفة التي حددتها منظمة الصحة العالمية؛ فعلى سبيل المثال، خفض معدلات وفيات الرضع وقضي على عدد من الأمراض المعدية. وفي مجال الخدمات الاجتماعية، كانت الأونروا سباقة إلى إقامة شبكة من المراكز المجتمعية، أصبحت إلى حد كبير قادرة على إعالة نفسها. ويمثل برنامج الوكالة لإدرار الدخل أكبر مخطط ائتماني خاص في قطاع غزة. ولا ينبغي لهذه الإنجازات أن تترك انطباعا باعتماد اللاجئين الفلسطينيين على الإعانة؛ فهم، على العكس من ذلك، ينشطون لتنفيذ المشاريع المجتمعية، ويديرون غالبا مراكزهم المجتمعية ومدارسهم، كما يمول الفلسطينيون المقتدرون عددا من الأنشطة بالمنطقة تمويلا تاما أو يقدمون الدعم إليها.

١١ - ومن ناحية أخرى، فإن من الخطأ أن نفترض أن كل شيء على ما يرام. فقد دخلت الأونروا السنة الخامسة على التوالي من سنوات تناقص الإيرادات وتزايد الاحتياجات. وأصدق تصوير للحال هو ما تكشفه البيانات المتعلقة بحصة اللاجئ الواحد من نفقات الأونروا، وهي البيانات الواردة في مرفق الوثيقة A/53/569. وقد تعين على الوكالة الإبقاء على تدابير التقشف التي أدخلت أصلا في سنة ١٩٩٣ بصفة مؤقتة. وقد خفض رأس مالها العامل إلى نحو ٠٠٠ ٤٠٠ دولار، وهو ما يقل عن تكلفة عمليات يوم واحد. ويتوقع أن يبلغ عجز الميزانية للسنة الجارية ٦٢ مليون دولار. ولذلك، فإن ثلاثا من كل أربع مدارس تابعة للوكالة تعمل على فترتين؛ ولا توجد موارد كافية لتوظيف معلمين، وعدد التلاميذ في غرفة الدراسة الواحدة يصل إلى ٥٠ تلميذا. ولم تعد الوكالة قادرة على سد عدد من الحاجات في مجال الرعاية الصحية، كما أنها لا تنفق ما فيه الكفاية لصيانة بنيتها الأساسية العمرانية المتداعية. وتصحيح نتائج هذه الحالة في الأجل الطويل سيكون أصعب وأكثر تكلفة.

١٢ - واستطرد قائلا إن الوكالة - التي هي أكبر رب عمل في المنطقة خارج القطاع الحكومي - يتهددها خطر فقدان سمعتها الطيبة التي حصلت عليها بشق الأنفس. فموظفو الوكالة الـ ٠٠٠ ٢٢، المعينون هم أنفسهم من بين اللاجئين الفلسطينيين، يحتجون، عن حق، على ظروف معيشتهم وظروف عملهم. وفي السنة الجارية، عجزت الوكالة عن تمويل المخصص الذي ترصده عادة بصفة احتياطي مرتبات لتمويل زيادات الأجر؛ كما عجزت عن البدء في إيداع أموال في صندوق مخصص لإنهاء الخدمة. وتعين على الأونروا أن تعرض على المعلمين الجدد جداول مرتبات أدنى؛ وكان الخيار الآخر أمامها هو تجميد القيد بالمدارس، وهذا كان يمكن أن يكون كارثة. والموظفون متكدرون ومحبطون، وهذا أمر يمكن تفهمه. وكانوا قد هددوا باللجوء إلى الإضراب في نهاية أيلول/سبتمبر وإلى أجل غير مسمى. وبينما أمكن إقناعهم بإلغاء هذا التدبير، سوف يتعين تأمين أموال بشكل ما لتلبية مطالبهم.

١٣ - ولا بد أن يوحد المجتمع الدولي قواه لكي يضع الوكالة مرة أخرى على أساس مالي سليم. ولا بد من رفع رأس المال العامل إلى مستوى يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ مليون دولار لتمكين الوكالة من الوفاء بحاجتها من النقدية اللازمة لمدة شهر واحد على الأقل.

١٤ - وأضاف أن الأونروا كانت بالنسبة لأجيال من اللاجئين الفلسطينيين شيئا محسوسا يرمز إلى دعم المجتمع الدولي لهم وإسهامه في حل مشكلتهم. ويرى اللاجئون أن أي انتقاص من خدمات الأونروا، سواء من حيث النوع أو الكم، هو بمثابة تضاؤل في الدعم الدولي. وهم يفسرون العجز المالي الذي تعاني منه الوكالة على أنه ترجمة لهدف سياسي. وباقتراب الوقت الذي ستجري فيه محادثات الوضع النهائي، التي سوف تناقش في إطارها مسألة اللاجئين، يصبح من الأهمية بمكان، وأكثر من أي وقت مضى على الإطلاق، تحقيق السلامة المالية للأونروا مرة أخرى.

١٥ - وتطرق إلى مجال الإدارة، فقال إن الوكالة حققت تقدما مشهودا بالاستناد إلى مبادئ الشفافية والتخطيط الاستراتيجي وضغط حجم المقر وزيادة كل من اللامركزية والكفاءة. وقد أنشئ فريق لتحليل السياسات، عملا على موالاة ترشيد العمل. وظلت الجهود المتضافرة تبذل لاستحداث عملية جديدة وشكل جديد لإعداد الميزانية، بالتشديد على البرامج والنتائج. وتلزم جهود إضافية لتحسين ظروف العمل للموظفين الدوليين. كما تتزايد عمليات

تبادل الآراء بين البلدان المانحة والبلدان المضيفة. وفي هذا الصدد، دعا المفوض العام جميع الأطراف المهتمة بالأمر إلى تقديم مقترحات بشأن سبل تحسين أنشطة الأونروا.

١٦ - ومضى قائلا إن ولاية الوكالة الجارية تنتهي في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وإنه يأمل، نظرا للدور الهام الذي تستمر الأونروا في أدائه، في تجديد ولايتها لمدة أخرى. ثم وجّه الشكر إلى المجتمع الدولي نظير ما يقدمه من دعم أدبي وسياسي يماثل في أهميته المساهمات المالية.

١٧ - **السيد آص** (النرويج): تكلم بوصفه مقررا للفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فقال إن الوكالة أنهت سنة ١٩٩٧ المالية بعجز في ميزانيتها النقدية قدره ١,٩ مليون دولار وعجز في الميزانية قدره ٦١,٥ مليون دولار.

١٨ - ومضى قائلا إن التدابير التي اتخذتها الوكالة لكي تجتاز الأزمة في عام ١٩٩٧، ومن بينها الإبقاء على التدابير التقشفية المفروضة سابقا والأخذ بتدابير جديدة أيضا، تعني أن بعض الأنشطة المنصوص عليها في الميزانية لم تنفذ، مرة أخرى، بالكامل. إذ أدت حالات نقص التمويل المتعاقبة في السنوات الأخيرة إلى زيادة استنفاد احتياطيات "رأس المال المتداول".

١٩ - وأضاف أن الوكالة قد بدأت سنة ١٩٩٨ برأس مال متداول مستنفد، وأرصدة نقدية قليلة، بينما لم يبد أي دليل على حدوث زيادة ذات شأن في الإيرادات عموما. وقد اضطرت الوكالة إلى مواصلة تنفيذ جميع تدابير التقشف المنفذة من قبل، بما فيها التدابير التي أعلنت في آب/أغسطس سنة ١٩٩٧ ولم يجر إلغائها.

٢٠ - وأعرب عن قلق الفريق العامل إزاء الاحتمالات التي تواجهها الأونروا من الناحية المالية، لا سيما بعد خمس سنوات من التدابير التقشفية، التي قلّلت كم ونوع الخدمات المقدمة من الوكالة إلى ٣,٥ ملايين لاجئ فلسطيني. وقال إن المجتمع الدولي مسؤول عن ضمان استمرار خدمات الأونروا بمستويات مقبولة، كما ونوعا، حسبما تحددها حاجات جماعة اللاجئين، وعن ضمان تماشي مستويات الخدمات مع الزيادة الطبيعية المطردة في عدد اللاجئين.

٢١ - كما أعرب عن انزعاج الفريق العامل إزاء الآثار السلبية المستمرة التي خلفتها تدابير التقشف المنفذة على مدى خمس سنوات. فهذه التدابير حالت دون توسع البرامج بمعدل مكافئ للزيادة في عدد اللاجئين، واستلزمت ضغط البرامج، واستبعدت إجراءات معينة كان من الممكن في الظروف العادية أن تصبح جزءا من أنشطة الأونروا البرنامجية العادية.

٢٢ - وقال إن الفريق العامل يساوره قلق بالغ إزاء تأثير التدابير التقشفية على حياة اللاجئين الفلسطينيين، لا سيما في مجالي التعليم والصحة. ويخشى الفريق أن تتسبب الاقتطاعات التقشفية الإضافية في عُسر اجتماعي واقتصادي شديد للاجئين الذين يعانون فعلا، وأن يلقي ذلك عبئا إضافيا على كاهل السلطات المضيفة للاجئين.

٢٣ - والمشكلات التي يواجهها اللاجئون في الوقت الحالي ذات طابع إنساني يلزم تناولها باعتبارها مسؤولية دولية مشتركة. ولا بد من اعتبار الخدمات التي تقدمها الأونروا حدا أدنى لازما لتمكين اللاجئين من التمتع بحياة طيبة تليق بالبشر. وأي تخفيض جديد في هذه الخدمات سيحرم اللاجئين، ظلما، من الحد الأدنى مما يستحقونه من دعم، بل ويمكن أيضا أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها.

٢٤ - وأضاف أن الفريق يحث بشدة الحكومات التي لم تقدم بعد مساهمتها للأونروا على أن تشرع في ذلك؛ كما يحث الحكومات التي لم تقدم حتى الآن سوى مساهمات صغيرة على أن تزيد من مساهماتها، ويحث الحكومات التي قدمت للأونروا في الماضي مساهمات سخية على أن تستمر في ذلك بحيث تقدم مساهماتها في الوقت المناسب وتسعى جاهدة إلى زيادتها؛ ويحث الحكومات التي دأبت على إبداء اهتمام خاص برفاه اللاجئين الفلسطينيين، سواء في المنطقة أو خارجها، على أن تبدأ في المساهمة أو تزيد من المساهمة. كما يحث الفريق الحكومات على النظر في تقديم مساهمات خاصة تكفي لتغطية العجز لكي يتسنى الاستمرار في تقديم خدمات الأونروا دون انقطاع ولكي تتمكن الوكالة من استعادة الخدمات المستقطعة نتيجة لتدابير التقشف، وعلى ضمان دعم المانحين للبرامج المتصلة بالطوارئ والبرامج الخاصة والمشاريع الانتاجية بحيث لا يقلل ذلك بأي حال من المساهمات المقدمة إلى برامج الأونروا العادية أو يؤدي إلى توجيه هذه المساهمات إلى وجهات أخرى.

٢٥ - **السيد القدوة** (مراقب فلسطين): قال إن الأونروا قد اضطلعت خلال العقود التي تلت إنشاءها بدور حيوي وتاريخي في وقف المزيد من التدهور لحالة اللاجئين الفلسطينيين وساعدتهم كثيرا عن طريق تقديم الخدمات اللازمة في مجال الإغاثة والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الضرورية. والصعوبات المالية الجسيمة التي تمر بها الوكالة هي مدعاة لقلق بالغ. والفجوة المستمرة والآخذة في الاتساع بين الموارد المالية المتاحة للأونروا واحتياجات ٣,٥ ملايين لاجئ فلسطيني تشكل مأزقا خطيرا له عواقب سلبية قصيرة الأجل ويمكن أن تترتب عليه عواقب سلبية فادحة طويلة الأجل. وقد تعين على الوكالة مرة أخرى بسبب ما تواجهه من مشاكل مالية وعجز في ميزانيتها اتخاذ تدابير تقشفية وتخفيض مستوى الخدمات خلال الفترة السابقة المشمولة بالتقرير، الأمر الذي أدى إلى زيادة العبء الثقيل أصلا المُلقى على كاهل أسر اللاجئين المحتاجة.

٢٦ - وأضاف أن على الأونروا أن تواصل العمل الذي تضطلع به في جميع ميادين عملياتها إلى أن يتم التوصل إلى حل حاسم لمشكلة اللاجئين وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقال إن وفده يعارض أي تخفيض في خدمات الوكالة، وذلك لأسباب إنسانية ولأن ذلك سيكون له معنى سياسي سلبي لدى اللاجئين الفلسطينيين. وينبغي ألا تضطر الوكالة إلى العمل حسب توافر الموارد فقط. بل ينبغي أن تلبي خدماتها وبرامجها الاحتياجات القائمة.

٢٧ - ومضى يقول إن التدهور الخطير في الحالة على أرض الواقع نتيجة لعدم خروج عملية السلام من الطريق المسدود الذي تقبع فيه منذ فترة طويلة ولسياسات السلطة القائمة بالاحتلال وممارساتها، هو أمر يذكر بالاحتياجات المستمرة والعاجلة. وقد أدى التدهور الذي شهدته الفترة السابقة المشمولة بالتقرير إلى تردي الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، علما بأن أقصى درجات انتشار اليأس والإحباط هي من نصيب السكان اللاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. ولا يزال اللاجئون يواجهون صعوبات اجتماعية

اقتصادية جسيمة، بما في ذلك الارتفاع الشديد لمعدل البطالة، وانخفاض دخل الأسرة، وتحميل البنية الأساسية ما يفوق طاقتها، والأوضاع المعيشية المؤسفة للغاية. والخدمات التي تقدمها الوكالة ضرورية للغاية للمساعدة، بطرق كثيرة، في تخفيف حدة تلك الصعوبات.

٢٨ - وأعرب عن أسفه لأن العمليات التي تضطلع بها الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة لا تزال تعوقها التدابير التي تفرضها السلطات الإسرائيلية مثل عمليات الإغلاق، التي قيدت حركة موظفي الوكالة ومركباتها وأثّرت على تقديم الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين. وقال إنه لا بد من تمكين الوكالة من أداء ولايتها دون تلك القيود والمشاكل.

٢٩ - وأضاف أن الأمر الذي لا يزال بالغ الأهمية هو أن تستطيع الوكالة مواصلة برامجها وخدماتها في جميع ميادين عملياتها، أي في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

٣٠ - وأنهى كلامه قائلا إن وفده يحث المانحين على مواصلة التبرع للوكالة وعلى زيادة التبرعات إن أمكن، بغية التخفيف من الصعوبات المالية الجسيمة التي تواجهها الوكالة وتمكينها من الحفاظ على المستوى المطلوب للخدمات دون انقطاع.

٣١ - **السيد أبو نعمة** (الأردن): قال إن القضية الفلسطينية تشكل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي. ويشكل حل قضية اللاجئين محور مستقبل عملية التسوية السلمية، بغية تحقيق السلام الشامل والعادل على أساس القرارات ذات الصلة.

٣٢ - وأضاف أن استمرار مشكلة اللاجئين سيزعزع استقرار المنطقة. وقد أكدت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على حقوق اللاجئين الثابتة والعادلة، باعتبار أن حل تلك المشكلة هو إحدى ركائز التسوية السلمية الشاملة. وأعرب عن قلق وفده لأنه لم يتحقق حتى الآن أي إنجاز حقيقي فيما يخص هذه القضية في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف.

٣٣ - ومضى يقول إن مهمة الوكالة هي مهمة ذات طبيعية إنسانية وما دامت الأسباب التي استوجبت إنشاء الوكالة للاضطلاع بهذه المهمة لا تزال قائمة، فإن بقاء الوكالة في المنطقة سيظل أمرا بالغ الأهمية. وما دامت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بدون حل، ستظل هناك حاجة ماسة لوجود الوكالة لتوفير الخدمات للاجئين. ويتوقف توفير الخدمات على تخصيص الموارد اللازمة، التي يجب أن تتناسب مع الزيادة السنوية لعدد اللاجئين بنسبة ٥ في المائة.

٣٤ - وقال إن الأردن، باعتباره الدولة المضيفة لأكبر عدد من اللاجئين والأكثر تأثرا بمأساة الشعب الفلسطيني، يولي أهمية بالغة لاستمرار عمل الوكالة. وهو يستضيف ما يربو على ٤١ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة وعددهم ٣,٥ ملايين شخص. وقد أنفقت الحكومة الأردنية خلال الفترة المشمولة بتقرير

المفوض العام للأونروا (A/53/13)، موارد كبيرة لتلبية احتياجات التعليم ودفع الإيجارات وتحسين المرافق العامة وتقديم الإعانات وحصص الإعاشة والرعاية الصحية والاجتماعية.

٣٥ - وأضاف أن السياسة الأردنية ترتكز على التعامل مع الأبعاد الإنسانية لقضية اللاجئين وتلبية الحاجات المعيشية الأساسية لهم مع التمسك بحقهم السياسي والقانوني في العودة أو التعويض بحسب القرارات الدولية التي تحكم ذلك.

٣٦ - وتابع كلامه قائلا إن الحالة المالية والسياسية للوكالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد ظلت تهدد عملها بسبب استمرار الفجوة بين مستوى النفقات الواردة في الميزانية والمستوى الفعلي للإيرادات التي تتلقاها الوكالة مما استوجب مواصلة تدابير التقشف وخفض التكاليف بسبب العجز في ميزانية الوكالة البالغ حاليا ٦١ مليون دولار. وقد انعكس ذلك سلبيا على نوعية ومستوى الخدمات المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين حيث حال عدم توافر التمويل الكافي دون توسيع الخدمات المطلوبة لتلبية الاحتياجات المتزايدة في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

٣٧ - واستطرد قائلا إن الإعلان عن تدابير التقشف في عام ١٩٩٧ قد أثار معارضة شديدة من مجتمع اللاجئين مما أظهر الأبعاد السياسية والإنسانية لهذه المسألة حيث تم اعتبار هذه التدابير بمثابة تخلي المجتمع الدولي عن مسؤوليته الإنسانية تجاه اللاجئين وبمثابة تقليص للجهود التي تبذلها الوكالة لحل مشكلة اللاجئين، وخاصة في ظل الوضع الحرج لعملية السلام وعدم إحراز تقدم نحو حل العديد من المسائل العالقة، بما فيها مشكلة اللاجئين. ويجب الاستمرار في تقديم الدعم الكافي للوكالة لتمكينها من تحسين الخدمات التي تقدمها. كما يجب توسيع قائمة الدول المانحة وتوفير أقصى ما يمكن من الدعم لتمويل الأنشطة الإنسانية للوكالة.

٣٨ - وأردف قائلا إن الأزمة المالية التي تمر بها الوكالة تشكل تهديدا للجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وتخفيف معاناتهم. ودعا إلى تقديم جميع أشكال العون والمساعدة للوكالة ليتسنى لها استعادة وضعها المالي السليم.

٣٩ - وقال إن أي تقصير في المسؤولية الدولية سينعكس سلبا على أوضاع المنطقة ولا ينبغي السماح لأي محاولة لتغيير أولويات أنشطة الوكالة وبرامج خدماتها. فالخدمات التي تقدمها الوكالة، وخاصة في المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية والإنسانية، هي خدمات ضرورية ولا مجال لإعادة ترتيب أولوياتها أو تخفيضها.

٤٠ - **السيد شودري** (بنغلاديش): أعرب عن تأييد بلده الكامل لأنشطة الوكالة، التي أخذت على عاتقها مسؤولية رعاية ٣,٥ ملايين لاجئ فلسطيني، وقال إن بنغلاديش تولي لتلك الأنشطة أهمية خاصة.

٤١ - وأضاف أن المفوض العام للأونروا قد قدم، في تقريره (A/53/13)، نبذة وافية عن أنشطة الوكالة خلال العام الماضي، وهو أهل لأن يوجَّه له شكر خاص. وأعرب في هذا الصدد عن أمل بنغلاديش في الانتهاء - في أقرب وقت ممكن - من التحقيق في ادعاء وجود فساد في بعض مكاتب مناطق العمليات.

٤٢ - وقال إن المفوض العام قد شدد في تقريره على أن القصور في تمويل الميزانية العادية لا يزال يؤثر تأثيرا سلبيا على أنشطة الوكالة، الأمر الذي يهدد رفاه اللاجئين الفلسطينيين. وقد تعين على الوكالة من جراء ذلك أن تواصل تدابيرها التقشفية. وأعرب عن قلق بنغلاديش لكون الأزمة المالية للوكالة قد استدعت إعادة جدولة بعض خدماتها الأساسية في مجالي الصحة والتعليم، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع الصعبة أصلا التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون. وقد تمكنت الوكالة من خلال الدعم المالي الذي قدمه لها المانحون من أن تصل بالخدمات التي تقدمها في هذين المجالين إلى مستواها السابق. وقال إن وفده يحث المجتمع الدولي على أن يلبي بصورة أكبر احتياجات الوكالة ومن تقوم على خدمتهم، وعلى دفع التبرعات المعلنة في حينها.

٤٣ - وأضاف أن برنامج تحقيق السلام، الذي جرى في إطاره تنفيذ ٣٣٢ مشروعا منذ عام ١٩٩٣، يستحق التشجيع، لأنه أسهم في رفع مستوى معيشة الفلسطينيين. ودعا الوكالة إلى الحفاظ على مجال تركيز البرنامج، مع إيلاء اهتمام خاص لترويج "ثقافة للسلام".

٤٤ - وقال إن المساعدة التي قدمتها الوكالة إلى اللاجئين الفلسطينيين قد ساعدت على تحسين أوضاعهم الاجتماعية الاقتصادية وأسهمت في تحقيق الاستقرار في المنطقة. وأعرب عن سرور وفده لأن الوكالة قد واصلت، رغم أزمتها المالية، جهودها المبذولة لضمان مشاركة المجتمع المحلي في شتى الأنشطة، مثل الرعاية الصحية والتعليم. وقال إن بنغلاديش تولي أهمية كبيرة للدور الذي تضطلع به الأونروا في هذا الصدد وحث الوكالة على التركيز بصورة أكبر على تنمية الموارد البشرية. وأشار إلى أن الوكالة تستحق الثناء أيضا لما قامت به من تعزيز القدرات الاقتصادية للاجئين عن طريق إنشائها برنامجا لتوفير الائتمانات للمشاريع الصغيرة. وأعرب عن استعداد بنغلاديش للإسهام بخبرتها في هذا المجال.

٤٥ - ومضى يقول إن توقيع مذكرة واي ريفر سيفتح للاجئين في المنطقة نوافذ أمل جديدة؛ بيد أن التقدم المحرز في عملية السلام ينبغي ألا يؤدي تلقائيا إلى تقليص أنشطة الوكالة. بل ينبغي مواصلة تقديم الخدمات بمستواها الحالي إلى أن تحل مشكلة اللاجئين تماما.

٤٦ - وأعرب عن قلق بنغلاديش الشديد لأن العمليات التي تضطلع بها الوكالة قد أعيقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تذرعا بضمان الأمن لها. ويهيب وفده في هذا الصدد بجميع الأطراف المعنية أن تفي بالتزاماتها وألا تسمح لما يسمى بالاحتياجات الأمنية أن تنال من رفاه اللاجئين.

٤٧ - وأنهى كلامه قائلا إن بنغلاديش تقدم الدعم الكامل للأونروا وعملياتها، التي ينبغي أن تستمر دون أي تخفيض، لأن أي تقليص لأنشطة الوكالة سيضر باللاجئين الفلسطينيين، وأعرب عن تأييد وفده لتجديد ولاية الوكالة.

٤٨ - **السيد عبد العزيز** (مصر): قال إن وفد مصر يهتم دائما بالتذكير، في أي مناقشة لهذا البند من جدول الأعمال، بأن اللاجئين الفلسطينيين لهم حقوق ثابتة غير قابلة للتصرف، أكدها قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) ومنها حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم أو في التعويض في حالة عدم العودة.

٤٩ - وأضاف أن الأونروا قد قامت منذ إنشائها بدور هام في منع تفجر كارثة إنسانية بين اللاجئين الفلسطينيين الذين يصل عددهم الآن إلى ٣,٥ ملايين شخص. وكل الأطراف التي تسعى إلى تحقيق سلام دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط وإلى التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية بجميع جوانبها تدرك الأهمية الكبرى بل والضرورة التي تتصف بها الخدمات التي تقدمها الوكالة إلى الشعب الفلسطيني في جميع المجالات. وهي خدمات تتزايد أهميتها خلال المرحلة الانتقالية الحرجة الحالية وستظل حيوية إلى حين الانتهاء من مفاوضات الوضع النهائي.

٥٠ - وقال في هذا الصدد إن وفد مصر يلاحظ بقلق متزايد استمرار تزعزع المركز المالي للوكالة، على النحو الذي يشير إليه المفوض العام في أكثر من موضع من تقريره، وبخاصة في الفقرة ٤. ويؤثر العجز في ميزانية الوكالة بالسلب على قدرتها على تقديم الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين؛ وهو وضع ينبغي الحيلولة دون استمراره. ولا زال السلام بعيد المنال، ومفاوضات الوضع النهائي لم تبدأ بعد. وهناك متطلبات ينبغي مواجهتها تفرضها مسؤوليات الحكم الذاتي من ناحية، وإجراءات تعسفية تفرضها السلطات الإسرائيلية من ناحية أخرى. وحري بالمجتمع الدولي - وبصفة خاصة الأطراف المانحة الرئيسية من دول ومؤسسات تمويل - ألا يتخلى عن الشعب الفلسطيني في هذا الوضع الصعب اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

٥١ - وتابع قائلا إن مصر - من منطلق مسؤوليتها التاريخية عن دعم القضية الفلسطينية - تقوم بدورها في مساندة إخوتها الفلسطينيين قدر الإمكان. كما تشجع الدول الأخرى التي تمتلك القدرات والإمكانات المطلوبة على تقديم المساهمات الطوعية للاجئين الفلسطينيين ليس فقط بالطرق الثنائية، وإنما أيضا عن طريق المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية وفي مقدمتها الأونروا، التي يدرك الجميع خبراتها القيمة.

٥٢ - وأضاف أن وفد مصر يرى أن الاستجابة لمتطلبات اللاجئين الفلسطينيين، وتقديم الخدمات الضرورية وتوفير الحد الأدنى من سبل الحياة الكريمة لهم من شأنه تحقيق تأثير إيجابي على مقدار تأييدهم لعملية السلام. والعكس صحيح، فحرمان هؤلاء اللاجئين من الخدمات الأساسية وتجاهل مشاكلهم في هذا التوقيت الحرج - ليس تقصيرا من الوكالة أو من العاملين بها وإنما بسبب انخفاض مواردها - من شأنه ليس فقط الانتقاص من هذا التأييد وإنما سقوط كثير من الفلسطينيين ضحية لمفاهيم العنف والتطرف. وأشار في هذا الصدد إلى ما أورده تقرير المفوض العام من تأثر أنشطة الوكالة سلبا من جراء سياسات الإغلاق والعقاب الجماعي التي تتبعها السلطات الإسرائيلية بصفة منتظمة.

٥٣ - **السيد المقداد** (الجمهورية العربية السورية): قال إن من المؤلم أنه لم يلُح حتى الآن في الأفق بصيص أمل يعلن قرب التوصل إلى حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين التي مضى عليها أكثر من نصف قرن. ومن الواضح أن الحكومة الإسرائيلية ما زالت مستمرة في سياستها التي تتجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين الذين اقتلعتهم بوسائل مختلفة من أرضهم وأرض أجدادهم. وتعلن إسرائيل في تحد صارخ لأحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان أنها لن تسمح لهؤلاء اللاجئين بالعودة إلى ديارهم.

٥٤ - وأضاف أن للاجئين الفلسطينيين كغيرهم من اللاجئين حقا طبيعيا ثابتا في ديارهم وممتلكاتهم وهو حق كررت الجمعية العامة تأكيده كل عام منذ أن اتخذت قرارها ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨.

ويتناقض تناسي أو تجاهل الأخطار التي تشكلها قضية اللاجئين على استقرار المنطقة مع الجهود التي تبذل لإيجاد حل عادل وشامل لأزمة الشرق الأوسط. ويجب ألا تغيب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عن أنظار المجتمع الدولي، لأن من شأن ذلك دفع الملايين من البشر نحو مزيد من اليأس والمعاناة.

٥٥ - ومضى يقول إن من الواضح أن الحكومة الإسرائيلية الحالية تعمل على تعطيل عملية السلام عن طريق النكوص عن التزاماتها وتصعيد التوتر والتهديد بموجات جديدة من العنف بسبب إقامة المزيد من المستوطنات منتهكة بذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥٦ - وأشاد بالمفوض العام للوكالة وموظفيه للجهود الكبيرة التي يبذلونها في سبيل تقديم الخدمات الضرورية إلى اللاجئين الفلسطينيين لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. وأعرب عن ترحيب وفده بالمعلومات المفصلة التي تضمنها تقرير المفوض العام (A/53/13)، وخاصة تحديده للصعوبات التي تواجه عمل الوكالة.

٥٧ - وأعرب عن قلق الجمهورية العربية السورية لتراجع نصيب كل لاجئ من النفقات وانخفاضه بنسبة ٢٩ في المائة خلال فترة السنوات الأربع الماضية. وقال إن هذا الاتجاه قد استمر في العام الماضي، كما يتضح من التقرير، وهو أمر يدعو للقلق بوجه خاص، بالنظر إلى أن عدد اللاجئين قد ازداد بنسبة ٢٧ في المائة. ويؤكد المفوض العام في تقريره أن الوكالة كانت على حافة الإفلاس خلال الأشهر القليلة الأولى من ولايتها. وقد حدث هذا التراجع بعد انعقاد مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي أكدت على ضرورة التخفيف من معاناة اللاجئين، بما فيهم اللاجئون الفلسطينيون.

٥٨ - وأضاف أن الجمهورية العربية السورية، باعتبارها دولة مضيفة للاجئين الفلسطينيين، تبذل جهودا ضخمة للمساعدة في التخفيف من معاناتهم. وتتحمل الحكومة في هذا المجال أعباء مالية كبيرة تفوق بكثير ما تقدمه الدول المتبرعة. وأشاد المتكلم، في معرض إشارته إلى الفقرة ٢٠ من التقرير، بالجهود التي يقوم بها المفوض العام لتحقيق مستوى أفضل من الخدمات للاجئين في الجمهورية العربية السورية.

٥٩ - وقال إن مساعدة اللاجئين الفلسطينيين هي مسؤولية دولية وإنسانية. ويقضي قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) بأن تستمر الأونروا في القيام بعملها إلى أن يتم تسوية قضية اللاجئين. وأعرب عن تقدير وفده للدول المانحة لدعمها المادي والمعنوي للجهود الرامية إلى تخفيف محنة اللاجئين الفلسطينيين ودعا هذه الدول إلى زيادة مساهماتها وفقا لزيادة عدد اللاجئين، وبما يسمح للوكالة بالخروج من أزمتها المالية.

٦٠ - وأكد أن سوريا لا تقبل أي تقليص للخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين. وينبغي ألا تكون المساعدة العينية بديلا عن المساهمات النقدية. ومن الضروري عدم لجوء الوكالة إلى تحميل اللاجئين الفلسطينيين أو الدول المضيفة عبء مشاكلها المالية.

٦١ - وقال إن وفده يتطلع إلى اليوم الذي ينفذ فيه المجتمع الدولي قرارات الأمم المتحدة بحيث يتمكن اللاجئون الفلسطينيون من العودة إلى ديارهم، وعند ذلك ستنتهي المهمة التي أوكلت للأونروا. وستتابع الجمهورية العربية السورية، تمشيا مع أحكام اتفاقات مدريد، العمل من أجل تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط يؤمن حق اللاجئين الفلسطينيين في عودتهم إلى أرضهم.

٦٢ - **السيدة برويدل** (النمسا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي فقالت إن إستونيا وبلغاريا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وليتوانيا وهنغاريا، وقبرص البلد المنتسب، تضم أصواتها إلى البيان الذي ستدلي به. وأضافت أن الأنشطة المهمة والواسعة النطاق التي تقوم بها الأونروا لصالح ٣,٥ ملايين لاجئ فلسطيني تشكل إسهاما أساسيا في استقرار المنطقة وتخدم عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد جرى تنفيذ عمليات الوكالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ظل أجواء تقيع فيها عملية السلام في الشرق الأوسط في طريق مسدود. وأعربت عن الشكر لموظفي الوكالة لتصميمهم وجهودهم الدؤوبة رغم المشاكل المتعددة التي واجهوها.

٦٣ - وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يشاطر المفوض العام قلقه إزاء الحالة المالية الصعبة التي تمر بها الوكالة، ولذا يسره ملاحظة أن الأزمة المالية قد حملت الوكالة على إعادة النظر في أساليب عملها بهدف إيجاد سبل لتحقيق أهداف برامجها. وقد أحرزت الأونروا تقدما ملموسا في مواجهة العجز المستمر في ميزانيتها، بينما ظلت جهود الإصلاح التي جرى الشروع فيها خلال الفترة السابقة المشمولة بالتقرير تؤتي ثمارها. ودعت المفوض العام إلى مواصلة جهوده لزيادة الشفافية وتحقيق المزيد من فعالية العمليات من حيث التكاليف عن طريق اتباع نُهج جديدة في تنفيذ أنشطة برامجها التقليدية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على نوعية ومستوى الخدمات التي تقدمها الوكالة.

٦٤ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يقدم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٧٢، حيث يدعم البرامج التي تنفذها الوكالة في مجالات التعليم والصحة والإغاثة فضلا عن برامجها الاجتماعية. وقد بلغت مساهمة اللجنة الأوروبية خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨ حوالي ١٢٢ مليون دولار، بخلاف المساعدة الإضافية التي قدمتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فرادى والدعم المالي الذي قدمته اللجنة الأوروبية لمشاريع بعينها. وعلى هذا يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر متبرع للوكالة، إذ بلغت مساهماته في عام ١٩٩٧ نسبة قدرها ٤٥ في المائة من جملة المساهمات.

٦٥ - ومضت تقول إنه مع اقتراب الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الوكالة، ينبغي التذكير بأن الوكالة قد أنشئت لتقديم مساعدة مؤقتة، وأن من غير الممكن أن تكون أنشطتها عوضا عن الحل السياسي لمشكلة اللاجئين. ويحدو الاتحاد الأوروبي أمل كبير في إيجاد حل سياسي في أقرب وقت ممكن يكون جزءا من الحل الشامل والعادل والدائم في المنطقة، وحينئذ ستُنقل مهام الوكالة إلى السلطة الفلسطينية.

٦٦ - وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بتوقيع مذكرة واي ريفر، الأمر الذي مهد السبيل للاستئناف المبكر لمفاوضات الوضع النهائي، على النحو المتوخى في اتفاقات أوسلو، فضلا عن تنفيذ التزامات الاتفاق المؤقت التي لم تنفذ بعد. وقالت إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما التزاما أكيدا بعملية السلام في الشرق الأوسط وهو مصمم على المشاركة في جميع جوانبها.

٦٧ - وقالت إن الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في مجموعة كبيرة ومتنوعة من المجالات تشكل عاملا مهما في عملية السلام ومهما قيل في أهميتها فلن تُوفّى حقها. وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولة مسؤولية مشتركة عن مد الأونروا بالموارد اللازمة للاضطلاع بمهامها إلى أن يحين الوقت الذي يتم فيه التوصل إلى حل سياسي شامل وعادل ودائم للمشكلة التي كانت سببا في وجود لاجئين فلسطينيين في الشرق الأوسط.

٦٨ - **السيد أوسي** (غانا): قال إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تعود جذورها إلى مسألة لم تحسم بعد وهي إقامة دولة فلسطينية مستقلة حقا. وتؤيد غانا منذ وقت طويل تطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولتهم، وكان من دواعي سرورها الانضمام إلى الأغلبية الكبيرة من الدول التي صوتت لصالح قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٢ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، الذي عزز المشاركة الفلسطينية في أعمال الجمعية. وإلى أن يتم التوصل إلى حل سلمي للمشكلة الفلسطينية، على المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية هي دعم الأونروا. فالمشاكل المالية التي تعانيها الوكالة تؤثر على نوعية ومستوى بعض الخدمات الأساسية في الوقت الذي يزداد فيه عدد اللاجئين بصورة مطردة. وأشاد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها موظفو الوكالة للحفاظ على العمليات الأساسية التي تضطلع بها.

٦٩ - وأضاف أن غانا تشاطر المفوض العام للأونروا رأيه الذي مؤداه أن استمرار الوكالة في عملها يقتضي تعزيز التعاون بين جميع الأطراف المشتركة في تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، أي الأونروا والبلدان المانحة وأعضاء المجتمع الدولي.

٧٠ - وقال إن الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا قد بحث، في تقريره (A/53/569)، الأزمة المالية التي تعيشها الوكالة وأعرب عن أمله في ترجمة التأييد الدولي للوكالة المجسد في القرارات السنوية للجمعية العامة إلى تدابير تكفل استمرار الوكالة على أساس مالي مضمون. وأعرب المتكلم عن تأييد وفده لذلك الموقف وشجع الحكومات على مراعاة توصيات الفريق العامل المتعلقة بمستوى المساهمات في ميزانية الأونروا لعام ١٩٩٩. وقال إن وفده يكرر تقدير الفريق العامل للتقدم الذي أحرزته الوكالة في سبيل القضاء على مشكلة العجز الهيكلي التي تعانيها.

٧١ - وأنهى كلامه بالإعراب عن شكر وفده لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتيسيرها المحادثات التي عقدت مؤخرا بين رئيسي حكومتي فلسطين وإسرائيل، وحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب مذكرة واي ريفر.

٧٢ - **السيد أحمد** (ماليزيا): قال إن الأونروا ظلت لخمسة عقود تمثل منارة الأمل للاجئين الفلسطينيين. بيد أن مشكلة اللاجئين لن تحل إلا عن طريق تسوية سلمية شاملة. وإلى أن يتم ذلك، يجب أن تواصل الأونروا مساعدة اللاجئين الفلسطينيين. وأعرب عن أمل وفده في أن تستطيع الوكالة أداء عملها دون أي انقطاع. كما أعرب، في هذا الصدد، عن قلقه البالغ للمعلومات الواردة في تقرير المفوض العام بشأن تدخل السلطات الإسرائيلية في عمليات الوكالة. وقال إن القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية، وما يصاحبها من عمليات الإغلاق للضفة الغربية وقطاع غزة، لم تؤثر على عمل الوكالة فحسب، بل لقد أدت أيضا إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية الصعبة أصلا التي يواجهها المجتمع الفلسطيني.

٧٣ - وأعرب عن ترحيب وفده لتوقيع مذكرة واي ريفر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وقال إن تنفيذ المذكرة سيهيئ جوا من الثقة بين الطرفين وسيمكّنهما من المضي قدما نحو مفاوضات الوضع النهائي، التي تشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين جزءا منها.

٧٤ - وقال إن القيود الخطيرة التي تواجهها الوكالة في ميزانيتها وفي المجالات الأخرى هي مدعاة لقلق بالغ. وأعرب في الوقت نفسه عن تقدير وفده لكون الوكالة لا تزال، رغم تلك القيود، ملتزمة التزاما تاما بتحسين

الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم ٣,٥ ملايين شخص. وقال إن الجهود الشجاعة التي تبذلها الوكالة تستحق من المجتمع الدولي أن يواصل دعمها. وستواصل ماليزيا المساهمة، بقدر ما تستطيع، في عمل الوكالة.

٧٥ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إن اهتمام الحكومة النرويجية الشديد بالأونروا يدل عليه أن النرويج كانت ولا تزال أحد أكبر المساهمين في ميزانية الوكالة. وقد زادت النرويج من الدعم الذي تقدمه إلى الوكالة بالنظر إلى أن الدور الذي تضطلع به منذ بداية عملية السلام في عام ١٩٩٣ هو دور لا تقل أهميته حاليا عن أي وقت مضى.

٧٦ - وأضاف أن تقرير المفوض العام (A/53/13) قد أبرز بجلاء الآثار الفادحة للحالة المالية الصعبة التي تعانيها الوكالة والحاجة الماسة إلى تزويدها بأموال إضافية. وقيام الوكالة على أساس مالي سليم أمر بالغ الأهمية ليس للاجئين والبلدان المستضيفة لهم فحسب، وإنما أيضا للمضي قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط. وبالنظر إلى ذلك، يساور الحكومة النرويجية قلق بالغ لقيام بعض المانحين المهمين بتقليل مساهماتهم، ولإزماع مانحين آخرين فعل نفس الشيء. وقال إن وفده يكرر مناشدته توسيع قاعدة المانحين.

٧٧ - ومضى يقول إن الادعاءات التي ترددت في الأسابيع الأخيرة بشأن وجود فساد في مكتب ميدان عمليات الوكالة في لبنان قد قوبلت باهتمام كبير. ويساور الحكومة النرويجية قلق بالغ إزاء تلك الادعاءات وهي تقدر الرد السريع للمفوض العام. وكان من دواعي سرور النرويج ملاحظة أن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد خلص إلى أن التُهم ليس لها أساس واقعي يُذكر. بيد أنه ووفقا لما أكده التقرير، ينبغي تحسين بعض أساليب العمل الداخلية المعتادة، والحكومة النرويجية مستعدة لدعم الوكالة في هذا المسعى. وأعرب عن تقدير وتأييد النرويج للجهود التي يبذلها المفوض العام وموظفوه بهدف تحسين كفاءة الأونروا، وهي على ثقة من أن الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ستؤخذ في الحسبان.

٧٨ - وقال إن الحكومة النرويجية لا تزال على قناعة بأنه لكي تنجح عملية السلام، لا بد أن يكون لها نتائج إيجابية وأثر ملحوظ على الحياة اليومية للناس. ولذا يجب أن يكون الدعم الدولي المستمر للعملية السياسية مصحوبا بمساعدة اقتصادية كبيرة، وبخاصة للشعب الفلسطيني. والمجتمع الدولي مسؤول مسؤولية مشتركة عن تمكين الوكالة من أداء الالتزامات والمهام التي أوكلها إليها المجتمع الدولي.

٧٩ - **رئيس الأساقفة مارتينو** (مراقب الكرسي الرسولي): قال إن الكرسي الرسولي يعمل مع الأونروا طيلة ما يقرب من ٥٠ عاما لمساعدة الفلسطينيين عن طريق البعثة البابوية في فلسطين والوكالات الأخرى التابعة للكنيسة الكاثوليكية. وتقدم الكنيسة الكاثوليكية المساعدة حسب الحاجة لا العقيدة.

٨٠ - وأضاف أنه عندما تؤدي أعمال العنف إلى إغلاق المدن، يؤثر نظام التراخيص العسكرية تأثيرا سلبيا على الحق في العمل، وتوزيع المنتجات الزراعية، وحرية العبادة، ولا يؤدي إلا إلى تردي الأوضاع المتوترة أصلا. وأعرب عن أمل وفده في أن يتم القضاء على بعض أشكال هذا الظلم نتيجة لتوقيع مذكرة واي ريفر.

وقال إن الكرسي الرسولي تحدوه رغبة صادقة في ألا يؤدي التطرف أو الإرهاب إلى القضاء على بذور التسوية. ووفقا لما جرت الإشارة إليه في الاجتماع الذي عقد بين بطريرك اللاتين في القدس وكبار حاخامات اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، ينبغي أن يكون التفاوض لا العنف هو السبيل إلى حل الخلافات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

٨١ - وحث المتكلم المجتمع الدولي على مساندة من قاموا بوضع مذكرة واي ريفر، مشيرا إلى أن شعب إسرائيل لن يتحقق له الأمن إلا بضمان حق الفلسطينيين في حرية الدين والتعليم والرعاية الصحية والعمل.

٨٢ - وفيما يتعلق بمركز مدينة القدس، فقد وجه الانتباه إلى الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة دإ - ٢/١٠. وقال إن الكرسي الرسولي قد ناشد المجتمع الدولي، فيما يتعلق باتخاذ هذا القرار، أن يتفادى القرارات التي لا رجعة فيها والتي قد تهدد مستقبل القدس وتحرمها من طابعها العالمي الذي يجعلها ملكا للجنس البشري بأكمله.

٨٣ - وأضاف أن أمين الكرسي الرسول قد قال في الندوة الكاثوليكية التي عقدت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وهو يتكلم عن موضوع الدولة، إن الكرسي الرسولي يرى أن من غير الجائز التفرقة بين "قضية الأماكن المقدسة" و "قضية القدس"، لأن الأماكن المقدسة لها صلة لا تنفصم بالأماكن المحيطة بها. وأوضح أمين الكرسي الرسولي أنه على الرغم من أن الكرسي الرسولي يهتم في المقام الأول بالجوانب الدينية للمدينة، فإنه مهتم أيضا بالجوانب السياسية والاقتصادية وغيرها من الجوانب، وذلك بقدر ما لها من بعد أخلاقي.

٨٤ - ومضى إلى القول إن البابا يوحنا بولس الثاني قد قال في كلمته إلى الدبلوماسيين في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، إنه يصلي يوميا، مع اقتراب الذكرى السنوية الألفين لمولد المسيح، من أجل أن تصبح القدس، هي وبيت لحم والناصرة، مكانا يسوده العدل والسلام، يستطيع فيه اليهود والمسيحيون والمسلمون آخر الأمر السير معا في حضرة الإله.

٨٥ - وقال إن جامعة بيت لحم قد احتفلت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشائها. ويوجد حاليا في تلك المؤسسة البابوية ٢ ٠٥٠ طالبا، ٦٠ في المائة منهم مسلمون. ويجري إعداد خريجي الجامعة للعمل بكفاءة في مجتمعهم من أجل تحقيق الازدهار المطلوب لأمن إسرائيل والشعب الفلسطيني.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٢٠.

- - - - -